الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد و المالية
MINISTERE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES

الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

2991

15/12/2015

مـن وزيـر الماليـة

إلـى

الموضـــوع : طلب توضيحات حول الخصم من المورد

المرجـــــع : مكتوبكم بتاريخ 04 ديسمبر 2015

تبعا لمكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه والذين بينتم فيهما أن شركتكم وهي شركة إيجار مالي مطالبة بإرجاع أموال للحريف وذلك في بعض الحالات منها:

- استرجاع المعدات (سيارة، شاحنة / معدات مختلفة / أراض وعقارات) والتي تم تأجيرها للحريف (بعد صدور حكم قضائي) وذلك إما لبيعها أو لتأجيرها لحريف آخر حيث يتم إرجاع الفارق للحريف إذا فاق ثمن البيع المبالغ المستوجبة عليه.

- في صورة حصول حادث للمعدات المؤجرة فإن شركة التأمين تقوم بإرجاع ثمن المعدات لفائدة شركتكم باعتبارها المالك الأصلي للمعدات وبعد احتساب المبالغ المستوجبة على ذمة الحريف يرجع له الفارق فطلبتم معرفة هل أن هذه المبالغ التي يتم دفعها للحريف في هذه الحالات تخضع للخصم من المورد؟ وهل تخضع المبالغ المدفوعة مقابل اقتناء سيارات مستعملة لدى أشخاص طبيعيين لإيجارها في ما بعد لحرفائكم في إطار عقود إيجار مالي للخصم من المورد ولإتاوة دعم موارد الصندوق العام للتعويض أم لا ؟

ت.ج
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tunis
العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504 Tél
الفاكس : 71.790 550 Fax
www.impots.finances.gov.tn : موقع الواب Site web

جوابا يشرفني إعلامكم أن الخصم من المورد بنسبة 1.5 % يطبق فقط على المبالغ المدفوعة الى المزودين من خدمات وسلع ومعدات وتجهيزات والتي تساوي أو تفوق 1000 د باعتبار كل الأداءات وعليه وفي صورة التفويت في معدات أو مواد أو تجهيزات لا تكون غرض الاستغلال بالنسبة للمزود فإن الخصم من المورد لا يكون مستوجبا.

وعلى أساس ما سبق وبالرجوع إلى الحالات المذكورة بمكتوبيكم المشار إليهما أعلاه لا يكون الخصم من المورد بنسبة 1.5 % مستوجبا على المبالغ المسترجعة للحريف ولا على المبالغ المدفوعة مقابل اقتناء سيارات مستعملة إلا إذا كان بيع هذا الصنف من السيارة يندرج ضمن نشاط الشراء لغرض البيع بالنسبة للمفوت. غير أنه وإذا تعلق الأمر بعقارات فإن الخصم من المورد بنسبة 2.5 % يكون مستوجبا على كل مبلغ تدفعونه مهما كانت قيمته.

وتقبلوا،سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّـــلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي